كلية العلوم القانونية
والسياسية – قلعة السراغنة
ⵜⴰⵖⵡⵉⵍⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵓⵔⵉⵏ
ⵜⵣⴰⵡⵉⵜ ⵏⵜⵓⵎⵓⵔⵉⵏ - ⴽⵍⴰⴰ ⵙⵔⴰⵖⵏⴰ
Faculté des Sciences
Juridiques et Politiques
KELAA SRAGHNA
KELAA SRAGHNA
جامعة القاضي عياض
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵇⴰⴹⵉ ⵄⵢⴰⴹ
UNIVERSITE CADI AYYAD

ماستر السياسة الجنائية والعدالة الرقمية

منسق الماستر:
د. عبد المالك مقور

تقديم للماستر

أصبحت السياسة الجنائية هي المحدد الأساسي في صياغة مشاريع القوانين المرتبطة بالقانون الجنائي، لذلك يمكن القول إن عدة أجهزة تتفاعل من أجل تحديد السياسة الجنائية للدولة، منها القوانين المؤطرة في هذا الباب وكذلك مشاريع القوانين الجنائية الموضوعة رهن إشارة المشرع لمناقشتها وإعداد الصياغة التشريعية والقانونية والفقهية لإعدادها، ونظرا لعدة اعتبارات في هذا الباب منها معدل الجريمة، التهريب الدولي للمخدرات، تهريب الأسلحة، غسل الأموال، إلى غير ذلك من الجرائم الحديثة التي ارتبط مفهومها بالمستجد الحديث وهو عالم الذكاء الاصطناعي ومفهوم الرقمنة. لذلك أصبح المشرع من خلال إعداد القوانين وكذلك القضاء من خلال التكييف وتطبيق هذه القوانين يعني ملزما بتحليل القاعدة القانونية الجنائية بما يقتضي قانونا وفقها وتشريعا واجتهادا.

فالأمر موكول إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية وكذا وزارة العدل من خلال مديرية التشريع والبرلمان وباقي الفاعلين المتدخلين في هذا الميدان لإعداد النص التشريعي الجنائي وتطبيقه على الجرائم المقترفة. ولذلك كان من الضروري لوجود وتطبيق مفهوم الرقمنة والذكاء الاصطناعي وارتباطه بالجريمة عموما، أصبح الأمر حتميا لربط مفهوم الإجرام عموما بالعدالة الرقمية. فالقاضي والموظف الإداري أصبح مرهونا بتطبيق هذا المفهوم الجديد. بالنسبة للمغرب هناك سياسة جنائية مرتبطة بكل مضامين الواقع الجرمي ومعدل الإجرام في هذا الباب.

وفي هذا الإطار يأتي مشروع ماستر السياسة الجنائية والعدالة الرقمية مواكبا للتطورات الجديدة في الميدان الجنائي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وجعل الطالب الباحث في هذا الماستر قريبا من القوانين الجنائية دراسة وتحليلا وصياغة، مع تحديث هذه المنظومة لإخراج هذا الطالب الباحث إلى الواقع العملي وارتباطه بسوق الشغل مباشرة في هذا المجال من خلال التداريب والتكوينات والندوات، والتي تمكنه من ملامسة الواقع الجنائي من خلال واجهتين، نظرية وأخرى تطبيقية، حتى نتمكن إن شاء الله من إعداد خريجين في مجال الأمن، في مجال القضاء وفي المجال الجمركي، إلى غير ذلك من المهام والوظائف المرتبطة بهذا التكوين، والتي

تستدعي الضرورة تكوينهم في مختلف الميادين المرتبطة بعلم الإجرام والجريمة، مع تبيان مفهوم قرينة البراءة ومفهوم الأمن القانوني والقضائي وكل ما هو مرتبط بحقوق الإنسان عموما، انطلاقا من النص القائل: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، وما يقابلها في اتجاه آخر أنه لا يعذر أحد بجهله للقانون. وكما هو معلوم أن النص في القانون الجنائي يمتاز بالصفة الزجرية أي العقوبة، لذلك يجب الإلمام بواقع النص الجنائي خصوصا لدى الطلبة الباحثين لأنهم آمال المستقبل في ممارسة مهنة القضاء والأمن وإدارة السجون وغيرها من الوظائف المرتبطة بالإجرام.

فهذا الماستر مرتبط بكل ما هو جنائي في بعده الواقعي والعملي، لذلك نسعى جاهدين لإيصال كل ما يتعلق بالقانون الجنائي عموما إلى الطلبة الباحثين لكي يترجم هذا العمل في إخراج أطر ذات كفاءة في هذا الماستر.

أهداف التكوين

- توجيه المترشحين نحو البحث في مواضيع ذات آثار ملموسة على المحيط الخارجي العام إسهاما في الانفتاح الجامعي المنشود.
- نقل المعارف وتعزيز الروابط عن طريق البحث والإبداع وضمان جودة المواد الملقنة من أجل كسب الرهان على التنمية الشمولية وإمداد المجتمع بالخبرات والكفاءات بتقوية الجودة والمردودية الضروريتين لاستثمار نتائج البحث العلمي.
- تمكين المترشحين من المناهج البيداغوجية وآليات البحث الحديثة بهدف ضمان تكوين متوازن يحقق توسيع المدارك المعرفية ارتباطا بمتطلبات الواقع العملي.:
- تعميق المعارف القانونية في مجال القانون الجنائي، بما يشمل السياسات الجنائية، الرقمنة، الذكاء الاصطناعي.
- تمكين الطلبة من الإلمام بالوسائل البديلة للرقمنة ضمنة العدالة الجنائية ومفهوم القانون الجنائي بصفة عامة
- تنمية القدرات التحليلية والنقدية لفهم النصوص القانونية والاجتهادات القضائية ذات الصلة بقانون الجنائي والسياسة الجنائية والرقمنة
- تأهيل الطلبة لممارسة البحث العلمي في موضوعات متقدمة تربط بين القانون ذات البعد الجنائي بما يتضمن عدالة جنائية ورقمنة مكملة.
- إعداد كفاءات مهنية قادرة على الاندماج في سوق الشغل، خصوصًا في المجالات المرتبطة بالمحاماة، القضاء، ضباط الشرطة القضائية، الإلمام بمفهوم الجريمة بصفة عامة، التحكيم الدولي في هذا المجال وكل ما يرتبط بالجريمة والرقمنة
- تطوير المهارات اللغوية والمنهجية، خاصة في الفرنسية والإنجليزية، لإتقان المصطلحات القانونية والانفتاح على المرجعيات القانونية الدولية.
- تحقيق التوازن بين حماية المجتمع وضمان الحقوق والحريات
- إعداد أطر ذات مستوى عال من التأهيل، تخول التحضير لمتابعة الدراسة على مستوى الدكتوراه.

منافذ التكوين

1. **الممارسة القانونية المهنية**

- العمل في المكاتب القانونية والمحاماة، خصوصًا في المجالات القضائية والأمنية
- الاشتغال كمستشار قانوني في مجال السياسات الجنائية والتحكيم الدولي.
- الانخراط في المؤسسات القضائية كملحق قضائي أو مختص في النزاعات الجنائية.
- العمل في المؤسسات العمومية : الأمن الدرك، الجمارك.
- إدارة السجون
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو

- الشرطة العلمية
- الهيئة الوطنية للوقاية والنزاهة من الرشوة.
- مراكز التفكير

2. **الوسائل البديلة لتسوية المنازعات**

- في مجال التحكيم الجنائي
- مكاتب محاماة
- الأمن الخاص
- خبير دولي في مجال القانون الجنائي

3. **البحث الأكاديمي والتدريس**

- مواصلة الدراسات العليا (دكتوراه) في القانون الجنائي، التحكيم، أو الوسائل البديلة لحل النزاعات، السياسة الجنائية، الرقمنة
- التدريس الجامعي أو الإشراف على بحوث تطبيقية في مجال قانون الجنائي والسياسية الجنائية عموما

4. **المؤسسات الدولية والمنظمات الاقتصادية**

- الانخراط في **الهيئات الدولية** مثل المحكمة الجنائية الدولية، ، المنظمات الحكومية والإقليمية ذات البعد الجنائي، أو مؤسسات التحكيم الدولية في مجال القانون الجنائي.
- العمل كمستشار قانوني في مشاريع القانون الجنائي وإبداء الرأي في مقترحات السياسات الجنائية.
- فرنسا مثلا Université de Strasbourg, Cyber Justice
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U. N.D.P)
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (D. E. C. D)
- مجلس أوروبا

5. **القطاعات الاقتصادية الخاصة**

- العمل في المحاكم، المحاماة، التحكيم الدولي، الضابطة القضائية، مستشار في مجال التشريع الجنائي

.

- متابعة المستجدات القانونية وتنظيم نصوص القانون الجنائي وفهمها وإبداء الرأي في السياسة الجنائية وفي مشاريع القوانين المقدمة في هذا المجال.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- الاتحاد العام لقاوله المغرب
- جمعية حقوق الانسان
- مؤتمر العدالة الرقمية
- شركات التكنولوجيا الرقمية (Legal Tech)

- تهيئ الطلبة للدكتوراه، لأجل توفير أطر التدريس بكليات الحقوق.

شروط الولوج

- الإجازة في الدراسات الأساسية

تخصص القانون الخاص

طرق الانتقاء

- دراسة الملف: (الميزات، عدد سنوات الدراسة، نقط المواد الأساسية..)

- الميزات
- نقط المواد المرتبطة بالماستر
- عدد سنوات الإجازة

الوحدات المدرسة

الفصل الأول

- قانون المسطرة الجنائية المعمق
- السياسة الجنائية الحديثة
- القانون الجنائي الدستوري
- التعاون القضائي الجنائي الدولي ومكافحة الإجرام العابر للحدود
- القانون الجنائي الخاص المعمق
- اللغة الإنجليزية
- الوساطة الجنائية

الفصل الثاني

- التنظيم القضائي الجنائي
- الإثبات الجنائي الحديث
- علم الإجرام المعاصر ومسرح الجريمة
- السياسة الجنائية البيئية
- القانون الجنائي للأعمال"
- الثقافة المقاولاتية وفن التواصل
- منهجية البحث العلمي

الفصل الثالث

- علم الضحية والعدالة التصالحية
- العدالة الجنائية وحقوق الإنسان
- الأمن السيبراني والذكاء الإصطناعي
- القانون الجنائي للأسرة والعنف الرقمي
- علم النفس الجنائي "باللغة الفرنسية"
- القانون الجنائي الجمركي
- شرعية القوانين الجنائية وثغرات المشرع

الفصل الرابع

- مشروع نهاية الدراسة (يعادل 6 وحدات معرفية)